Formatted: Left-to-right

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية



الإصلاح السياسي في سورية مابين عامي 2000 – 2008

Political Reform in Syria – 2000 – 2008

بحث أُعد لنيل درجة الماجستير في الدراسات السياسية

إعداد الطالب
منذر الحاج

المشرف العلمي
الدكتور : جمال المحمود
الأستاذ المساعد في قسم الدراسات السياسية
في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق

المشرف المشارك
الدكتور : سمير حسن
الأستاذ المساعد في قسم الدراسات السياسية
في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق

مقدمة البحث

السياسة ظاهرة اجتماعية قائمة على المعرفة العلمية كما هي في الواقع ، ويمكن التعرف على أسبابها والعلاقات القائمة فيما بينها ، والكشف عن نتائجها مع أمكانية التنبؤ بالمستقبل وفق منهجية علمية ، وعلى أساسها يمكن دراسة البنية السياسة ومنظومتها من (مؤسسات دستورية ، وأحزاب سياسية ، ومجموعات مصالح ، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالعملية السياسية ، وصحافة 00 الخ) والتي تفصح عن نشاط سياسي عام يتعلق بكيان الدولة 0

والسياسة بوصفها ظاهرة اجتماعية ، فهي متعلقة بعوامل الزمان والمكان ، ومن ثم فإن التعميم النظري بغية التأكيد العلمي لنتائج البحث لا يمكن أن تصل إلى درجة التحدي القطعي (البت) كما هو الحال في العلوم الطبيعية ، ولهذا الأمر فإن بحث الإصلاح السياسي في سورية بين عامي 2000 – 2008 سيأخذ بعين الاعتبار أساسين متداخلين هما :

1- الواقع الاجتماعي والاقتصادي المنتج للظاهرة السياسية 0

2- أن لا تكون المفاهيم العلمية المتعلقة بموضوع البحث (كمبدأ فصل السلطات ، ومبدأ قانون الانتخاب ، والديمقراطية ، والتعددية السياسية 0000 الخ) مجردة عن هذا الواقع كي لا ينعزل البحث عن الواقع المدروس 0

غير أن ذلك لا يلغي من الوقوع في المحاذير عند التحليل أحياناً ، لأنه من السهولة أن ينغمس الباحث في تحليل قضايا مجتمعه ، لكن من الصعوبة بمكان أن يمتلك القدرة في الانفصال عنها من دون عقبات ، ومن أهمها أن الباحث نفسه يمثل عنصراً من عناصر الواقع المدروس ، كما أن بحث الإصلاح السياسي في سورية يعتمد على التأسيس اللاحق 0حيث إنه لا يعطي مدلولاً انقلابياً على الواقع القائم ،

بل هو عملية إصلاحية لما هو قائم، والبناء عليه في سياق شامل لبنية المجتمع السياسي، ومنظوماته السياسية ، كما أنه غير منفصل عما هو اقتصادي ، واجتماعي ، وثقافي في إطار العملية التي أطلق عليها عملية التطوير والتحديث في مطلع عام 2000م

إن هذه العملية بوصفها ذات مدلول إصلاحي فإنها تعطي مؤشرين هما :

الأول : بمعنى new (حديث) أي أن الفعل الإصلاحي قد يكون محدثاً لقانون ما ، أو لمؤسسة معينة غير أنه ليس بالضرورة أن يكون ملبياً لشروط المعاصرة بمعايير علم السياسة لكون هذا الفعل الإصلاحي قائماً على رسوخ اشتراطات منهج قديم fixed old mothod

الثاني : بمعنى modern (عصري) أي أن الفعل الإصلاحي قد يكون مرتبطاً بمنهج قديم لكن من دون اشتراطاته لإنجاز الجديد ، وبمعنى آخر فإن الجديد متحرر من اشتراطات مسبقة للمنهج القديم التي قد تكون معيقة لمطالب المعاصرة 0

فالإصلاح السياسي political reform من المفترض به أن يكون جزءاً من منهج إصلاح شامل متحرر من شروط مسبقة تفرضها قواعد قديمة ، وأن تتأسس له علاقة جديدة مع ما يسمى بثوابت المنهج القديم قائمة على الاستئناس ، وليس على الاشتراط للحفاظ على السياق التراكمي التاريخي للبنية السياسية (الدولة) ولإخضاع المنظومات المكونة لها لعملية إصلاح معاصرة غير مأسورة بثوابت عملية سياسية قديمة ، والثوابت تكمن في رسوخ الهوية الوطنية والقومية للكيان الاجتماعي العام المنتج للظاهرة السياسية من خلال مرجعيته العقدية، ومنهج الإصلاح يقتضي آليات تقويمية داخل كل منظومة سياسية (مؤتمرات أحزاب – جلسات برلمانية – ندوات إعلامية – 0000 الخ) وآليات رقابية إدارية وقضائية ، لأن الإصلاح والتقويم موضوعان متلازمان 0

فمفهوم الإصلاح السياسي هو مفهوم تشاركي الطابع لا يخص حزباً من دون آخر ، ولا يخص مجموعة من دون آخرين ،ولا يخص منظومة من دون أخرى ، وإنما يخص مجمل العملية السياسية ، أي إن الإصلاح السياسي يعتمد على النشاط السياسي للذوات الكائنة في البنية السياسية، من مواطنين، ومجموعات مصالح ، وأحزاب سياسية ، ومؤسسات النظام السياسي ، كما أن العملية الإصلاحية غير مرهونة لحركة الزمن كي لا تقع أمام الشروط المفاجئة عند استحقاقات ملحة ، حتى لا توضع أمام أحد خيارين :

الأول : الإصلاح كونه عبارة عن تراكمات قديمة في مضمونها وجديدة في شكلها فقط مما يعرض البنية برمتها لخطر الانهيار عند أي استحقاق سياسي أو اقتصادي داخلي ملح أو مفاجئ 0

الثاني : عدم قدرة المنظومة السياسية على التحكم بخياراتها الإصلاحية فيما إذا واجهتها مشاريع سياسية واقتصادية خارجية بشكل مفاجئ 0

وأهمية الإصلاح السياسي تقوم على إمكانية صياغة برنامج إصلاح سياسي وطني **من أجل :**

1- تنظيم الحراك السياسي بقانون ناظم للعملية السياسية يكون ملبياً للحياة المعاصرة ولشروط التنمية السياسية في المجتمع في سياق ديمقراطي تراكمي كي لا يتحول مسلك أي تنظيم سياسي إلى ممارسة سياسية متطرفة 0
2- ضرورات التنمية السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وتطوير النظام التربوي وتعظيم مفهوم المواطنة ما يحقق اصطفافاً سياسياً وطنياً 0
3- تمكين الديمقراطية في المجتمع ثقافة وأسلوب تفكير ونمط حياة 0
4- التعامل بشروط وطنية معاصرة مع مفاعيل العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية0
5- توسيع مجال المشاركة السياسية التي تبدو ضئيلة نسبياً في الدول النامية قياساً بالدول المتقدمة.

وتقع الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول فضلاً عن الخاتمة 0

ويتطرق الفصل الأول إلى المدخل السياسي والدستوري بعرضه لضرورات الإصلاح ومعوقاته، وبيان موقع الدستور في العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وأسلوب تنظيم سلطات الدولة 0 أما الفصل الثاني فهو يشير إلى التعددية الحزبية وقانون الأحزاب ، والإعلام وقانون المطبوعات وواقع المشاركة السياسية وقانون الانتخاب 0 بينما الفصل الثالث في المبادرات الإصلاحية وآفاق عملية الإصلاح السياسي والإشارة إلى مشاريع الإصلاح الخارجية وأثرها داخلياً ، مع تحديد آفاق عملية الإصلاح المنشودة 0

أولاً : مشكلة البحث :

1- لقد تم طرح موضوع الإصلاح في سورية عام 2000 وبعده ، ومن الملاحظ عدم وضوح برنامج إصلاح محدد زمنياً وفق إستراتيجية شاملة سياسي وغير سياسي(اقتصادي – إداري) تشاركي بين أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، وغير تشاركي تتبناه الحكومة بوصفها سلطة تخطيط وتنفيذ 0
2- إشكالية العلاقة بين أولويات الإصلاح (فهل الإصلاح أولوية سياسية ، أم أولوية إدارية ، أم أولوية اقتصادية ؟)
3- مشكلة المعوقات الذاتية الداخلية ، والتحديات الخارجية التي تواجه العملية الإصلاحية 0

ثانياً : أهمية البحث

في مطلع عام 2000 م عرفت سورية نوعاً من التأسيس النظري لعملية إصلاح تجلى في خطاب القسم الدستوري للرئيس بشار الأسد والتي سميت بمسيرة التطوير والتحديث وقد أعطيت الأولوية فيها للجانب الاقتصادي بينما الجانب السياسي جاء على شكل توصيات في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد صيف عام 2005 م ومنها ضرورة إنجاز قانون للأحزاب السياسية ، ومراجعة قوانين المطبوعات ، والانتخابات والطوارئ ، وإحداث مجلس شورى ، وتأتي أهمية البحث من ضرورة

الكشف العلمي عن إمكانية الإصلاح السياسي والخيارات المتاحة أمامه ، وكذلك التفحص المدروس لمدى مقاربة مبادرات الإصلاح المطروحة لمنهج إصلاحي شامل يطال مجمل مكونات البنية السياسية ومنظومات عملها 0

ثالثاً : أهداف البحث

وتكمن في محاولة تحديد المسلمات الآتية :

1- الكشف عن ضرورات الإصلاح السياسي وإمكانيته

2- إبراز معوقاته ، وأهم المشكلات التي تعترضه

3- إجمال مبادرات الإصلاح المطروحة داخلياً ، وأثر العوامل الخارجية عليها

4- ما هي الخيارات الممكنة أمام الإصلاح السياسي ؟

رابعاً : الأسئلة المتعلقة بالبحث وفرضياته

1- ما هي مداخل الإصلاح الأساسية ؟

2- ما هي ضروراته ؟

3- ما هي معوقاته ؟

4- ما مدى قدرة الأدوات المناط بها عملية الإصلاح على القيام بهذه المهمة ؟

5- ما هي آفاق عملية الإصلاح ؟

بناءً على ما تقدم من أسئلة ينطلق البحث من فرضيتين هما :

1- هناك علاقة جدلية بين منظومات العملية السياسية ، ومستوى تطور القوانين ذات الصلة بها لإنجاز العملية الإصلاحية 0

2- تطوير الصيغة الديمقراطية يؤدي إلى إزالة معوقات تطور العملية السياسية 0

المتغير المستقل للفرضية الأولى : الذي يفسر الباحث به المتغير التابع ويتحدد إجرائياً كما يأتي :

- الدستور
- قانون الانتخاب
- قانون المطبوعات
- قانون الأحزاب المتوقع

المتغير التابع للفرضية الأولى : الذي يسعى الباحث إلى تفسيره ويتحدد إجرائياً كما يأتي :

- الأحزاب السياسية ودورها السياسي المطلوب
- مجموعات المصالح وأثرها في صنع القرار السياسي
- مؤسسات المجتمع المدني وصلتها بالعملية السياسية

– مؤسسات الإعلام والصحافة ودورها وأثرها في الحياة العامة للمجتمع

المتغير المستقل للفرضية الثانية : لتفسير المتغير التابع ويتحدد إجرائياً كما يأتي :

- فصل السلطات واستقلالها
- الواقع الصحفي ومدى حريته
- التعددية الحزبية والسياسية

المتغير التابع للفرضية الثانية : الذي يسعى الباحث إلى تفسيره ويتحدد إجرائياً كما يأتي :

– صيغة العمل السياسي الجبهوي وأثرها على آلية عمل سلطات الدولة

– الإصلاح الداخلي لبنية الأحزاب السياسية وأثره في عملية الإصلاح السياسي

– أثر المشاريع الخارجية في المنطقة على عملية الإصلاح السياسي

خامساً : المنهجية العلمية المتبعة :

1– المنهج التاريخي : من أجل الضبط المنهجي لسياق البحث كونه محدداً بفترة زمنية تاريخية بين عامي 2000 – 2008 م " فدراسة السياسة هي جهد علمي من أجل تقنين نتائج خبرة التاريخ السياسي للدولة " (1) وذلك من خلال تتبع عملية الإصلاح في هذه الحقبة المذكورة 0

2– المنهج التحليلي : ويقوم على فرعين متكاملين هما :

آ – المنهج التحليلي البنائي – الوظيفي (منهج بارسونز – الذي استخدمه جبرائيل آلموند) للكشف عن وظائف النظام السياسي 0

ب – المنهج التحليلي النظمي (منهج ايستون) لتحليل قدرة المنظومات على الإصلاح كوحدة متكاملة من خلال العناصر التي تربطها عبر تحليل العملية الإصلاحية في سورية ، وتوضيح ضروراتها وواقعها ، وتحديد أهم العقبات التي تواجهها 0

3– المنهج المقارن للكشف عن طبيعة النظام السياسي والقوانين ذات الصلة بالعملية السياسية0

سادساً : بعض المشكلات التي واجهت البحث :

1- ندرة الأبحاث الأكاديمية والمحكمة حول العملية الإصلاحية في سورية وآفاقها المستقبلية من جوانب مختلفة ، ومعظم ما نشر منها يتسم بالعمومية باستثناء ما ُشر على مواقع الانترنت وغيرها من زاوية توصيف المشكلات السياسية الداخلية ، وهناك دراسات حصل عليها الباحث تتعلق بالجانب الاقتصادي والإداري فقط تتزامن مع جهود الدولة في جذب الاستثمارات وإزالة المعوقات من أمامها 0

المبحث الأول :   ضرورات الإصلاح ومعوقاته

لقد شغلت قضايا الإصلاح الرأي العام والباحثين ، وأصحاب القرار ، والمهتمين بالشأن العام،وقد تعددت الرؤى والغايات والأهداف والمصالح ، والقاعدة التي اتفقت عليها جميع الآراء هي : **(إن الإصلاح بات ضرورياً)** لكنها اختلفت حول أولوياته : فهل هو أولوية سياسية ؟ أم هو أولوية اقتصادية ؟ أم هو أولوية إدارية ؟ 000وفي مرتبة خلافية أخرى أصبحت الأسئلة تدور حول مبررات الإصلاح : فهل هو ضرورة داخلية متعلقة بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ أم هو استجابة لمطالب خارجية ؟

ويعتمد البحث على فرضية أن الإصلاح السياسي في سورية هو بمنزلة الضرورات الداخلية على أساس أنه :

1- أنه حاجة للتنمية المستدامة بفرعها السياسي 0

2- ضرورة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما شابه 0

المطلب الأول : الإصلاح السياسي ضرورة للتنمية السياسية

التنمية السياسية هي عملية تمكين الإنسان (باعتباره مواطناً) من التفاعل مع محيطه السياسي

*سنقوم بدراسة تفصيلية للأحزاب السياسية في سورية في فصل لاحق

ناضج يعمل على حسن تطبيق نصوص الوثيقة الدستورية " (1) ويرتبط عدم نضج الرأي العام بطريقة

بقدر ما هي منتجة لفكرة النموذج السياسي الذي يشكل بدورهمدخلاً خلافياً حول المرجعية التي تحولت إلى سلطة معنوية ضاغطة على الرأي العام ، الذي يتصف بالثبات الظاهري ، ويقوم على خاصية التبرير ، وعلى أسلوب التعويض compensation من خلال الغوص بالثقافة السياسية لإنتاج اتجاهات أيديولوجية أكثر من كونه إنتاجاً لقواعد وبرامج سياسية ذات طابع تنافسي ديمقراطي إجرائي ، وبذلك أصبحت التنمية السياسية مرتهنة لطبيعة الرأي العام في المجتمع السوري ، حيث السياسة السائدة غالباً ما تقوم بمراعاة القيم الاجتماعية التقليدية المرتبطة بالموروث الحضاري للأمة العربية الذي يفضي في أحد أشكاله إلى نظام الطاعة الاجتماعي وهذا طبيعي ، والأحزاب السياسية في السلطة تقوم بمخاطبة رأي عام يتماشى مع ذلك الموروث الثقافي التاريخي إذ تفترض في خطابها وجوب التطابق بين ما يصلح للعملية السياسية وبين ما يصلح للرأي العام 0

ويُعد الرأي العام مصدراً للدساتير والقوانين لكن " مهما كانت النصوص التي يتضمنها الدستور ، ومهما كان فيها من ضمانات كبيرة أو قليلة للحريات ، فإن الديمقراطية تتحقق دائماً بوجود رأي عام ناضج يعمل على حسن تطبيق نصوص الوثيقة الدستورية " (1) ويرتبط عدم نضج الرأي العام بطريقة ما بالمزاوجة بين الرأي والموقف السياسي ، ومابين العمل في حقل الرأي العام والعمل في حقل

(1) رمزي طه الشاعر – **النظرية العامة للقانون الدستوري** – جامعة الكويت – 1972 – ص9–10

Formatted: Right

Formatted: Font: 10 pt, Complex Script Font: 10 pt

السياسة ، وهذا يدل على مدى الحاجة إلى ضرورة الإصلاح السياسي لتحقيق التنمية السياسية من أجل إنضاج الرأي العام الذي بات ضرورياً لتأصيل التطور الديمقراطي ، والمشاركة السياسية في ظل التجدد الديمقراطي عالمياً ، وثورة المعلومات وتقنيات الاتصال التي وفرت فرصاً أوسع للرأي العام في الحياة السياسية المعاصرة ، وعلى الأخص علاقته بصنع السياسات العامة والبرامج الانتخابية ، " والمشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار ، أياً كان نوعه ومستواه هي المظهر الأهم للتعبير عن الممارسة الديمقراطية "(21) والإصلاح السياسي هنا يعني تحويل النصوص الدستورية إلى قوانين ناظمة لحياة ديمقراطية يكون فيها الرأي العام مؤثراً في العملية السياسية لا تابعاً لها ، والدستور الدائم للجمهورية العربية السورية ينص على أنه " لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول ، والكتابة ، وكافة وسائل التعبير الأخرى000 للمواطن حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور ، وينظم القانون ممارسة هذا الحق (م38 – م39) " 0

ومع أنه لا يوجد نموذج استرشادي تطبيقي ، لكننا يمكن قياس مستوى التنمية السياسية في :